اللجنة المعنية بحقوق الإنسان
dورتها الحادية والخمسون

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف
بموجب المادة 40 من العهد

تعليقات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان
لأذربيجان

1- نظرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في التقرير الأولي لأذربيجان (2) في جلساتها 1232 إلى 1236 التي عقدت في يومي 12 و 14 تموز/يوليو 1994 واعتمدت (1) التقارير الواردة أدناه:

ألف - مقدمة

2- تشكر اللجنة أذربيجان على تقريرها الأولي وترحب بحضور وقد ذي مستوى رفع أمامها. وتشير إلى أن التقرير قد قدم في المواعيد المطلوبة وتشكر الدولة الطرف على الوثيقة الأساسية (HRI/CORE/1/Add.41/Rev.1) (1). تشير اللجنة تلاحظ مع الأسف أن التقرير وإن كان يحتوي على معلومات تفصيلية عن التشريع المطبق في البلاد. إلا أنها لا تحتوي على معلومات كافية عن الطريقة التي يطبق بها العهد في الواقع العملي ولا على العوامل والصعوبات التي تتوقع تطبيقه في مجموع الأراضي الخاصة لولاية أذربيجان. وقد أتاح المستندات التي قدمها الوفد شفافية، إلى حد ما. استكمل أوجه النقص المذكورة وتزويدها اللجنة برؤية أفضل لحالة حقوق الإنسان في أذربيجان.

(1) في الجلسة 1234 التي عقدت بتاريخ 12 تموز/يوليو 1994.

(A) GE.94-18212
باب - العواقب والمساعب التي تعود تطبيق العهد

2- كانت حالة النزاع العسكري مع بلد مجاور، بالإضافة إلى الاضطرابات المتكررة في داخل البلد، هي التي أعلنت إعمال حقوق الإنسان في أذربيجان كما أنها تشكل الأساس الكامل لراء الانتهاكات الخطيرة والممتكرة لحقوق الإنسان. ويتبع معالجة العقبات المعترف بها والناجمة عن التحول من النظام القانوني الموروث عن الماضي إلى نظام ديمقراطي، بأسلوب يتنق ب الاحتزام الواجب للعهد.

جيم - الجوانب الإيجابية

4- تلاحظ اللجنة أن أذربيجان أعلنت التزامها بالعهد بموجب إعلان الانضمام رغم أن الإجراء السليم الذي كان يتعين عليه أن تتبعه هو أن تتبع نفسها خلفا في الانضمام بأحكام العهد بوصفها دولة عضوا في الاتحاد السوفيتي السابق. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة مع التقدير أن الوفد لم يرفض لدى معالجة المسائل التي أثارها أعضاء اللجنة. المساحة مع الأحداث التي وقعت في البلد بعد تاريخ الاستقلال ولكن قبل تاريخ الانضمام. وقد أفادت اللجنة أيضا بالجهود التي تبذلها حكومة أذربيجان من أجل الوصول على حقوق الإنسان في دستورها الجديد، واعتماد قواعد قانونية جديدة في مجال حقوق الإنسان وضمان سلامة القانون. وتلاحظ اللجنة أيضا أن الحكومة قد أظهرت عزمها على إجراي اصلاحات هيكليه عميقة. ولا سببا في المجال القضائي.

دال - الموضوعات الرئيسية التي تدعى للنقاش

5- تعرب اللجنة عن قلقها إزاء الوضع الذي يشهده العهد في إطار النظام القانوني الأذربيجاني وإزاء الاختقار إلى الموضوع فيما يتعلق بكيفية حل النزاع المحتمل بين أحكام العهد وآحكام التشريع الوطني، والقاعدة إلى ذلك، يبدو أنه ليس من الجائز لأحد الأفراد أن يتعجل بالعهد أمام المحاكم.

6- وتأسف اللجنة للموقف الذي اتخاذه التقرير إزاء مبدأ حق تقرير المصير. وتذكر في هذا السياق، بأن هذا المبدأ ينطبق، طبقا للمادة الأولى من العهد، على جميع الشعوب وليس على الشعوب المستمرة وحدها.

7- وتشير اللجنة إلى أن حالة الطوارئ قد أعلنت في 1993. وتبدي قلقها بسبب الافتقار إلى الدقة في القانون الذي ينظم الشروط والظروف التي يجوز فيها إعلان حالة الطوارئ.

8- وتبدي اللجنة بالأسف للأحداث التي وقعت مؤخرا في أذربيجان في إطار النزاع العسكري، والتي تجمعت منها انتهاكات عديدة للحقوق التي يضمنها العهد. فقد جرى الإبلاغ عن العديد من حالات الإعداد بإجراءات مؤلمة، واختفاء القسري أو غير القسري، والتقييد وغيره من أشكال عنف على الأشخاص، وكذلك من الاحتجاز التعسفي. ويبدو أيضا أن أخذ الرماني، كنوع من التدابير الدبلوماسية أو كعيلة تستخدم
في المبادئ، قد أصبح من الممارسات الشائعة على نطاق واسع. ولم يتم إجراء تقييمات بشأن هذه الانتهاكات. وبناءً على ذلك لم تجري معايير الأشخاص المسؤولين عن ارتكابها. وبالإضافة إلى ذلك لم يتم تعويض الضحايا أو عائلاتهم.

9- وتحرب اللجنة عن قلقها إزاء عدد أحكام الإعدام التي صدرت وإزاء عدم وجود سبل طعن مماثلة للمحاكم عليهم بالإعدام.

10- ويحيى اللجنة انتباهها إزاء الانتهاكات التي توضع حتى الآن أمام تطبيق المادة 12 من العهد. فترفض حسبما يبدو لطلبات الحصول على جوازات سفر بدون مبرر مقبول. ويشكل اشتراط الحصول على تأشيرة لمغادرة البلاد بالنسبة لمنشآت معينة من الأشخاص. قيداً غير مقبول على حرية الانتقال. كما أن اشتراط الحصول على تأشيرة لأكثر من عام يعتبر مخالفاً للمادة 12 من العهد.

11- وتتسلل اللجنة عن مدى استقلال القضاء وبياته في أذربيجان وتأسف في هذا الصدد لأن نظام النيابة (Procuratura) ما زال متعلقاً فيها.

12- وتلاحظ اللجنة مع القلق أنه لا يوجد قواعد تضمن الحق في الاعمال. وأن القوانين الموريثة عن النظام القديم لم تعدل لكي تضمن الحق المنصوص عليه في المادة 19 من العهد.

13- وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء السلطة المخطولة لوزير العمل والتي تجيز له رفض تسجيل أي حزب سياسي أو رابطة. مما يعوق تطبيق مبدأ تعدد الأحزاب السياسية المنصوص عليه في المادة 45 من العهد.

14- مقترحات وتوصيات

15- توصي اللجنة الدولة الطرف بإعادة النظر في التشريعات القديمة في أسرع وقت، من أجل اقامة نظام ديمقراطي أكثر مطابقة لمعظم الأحكام.

16- وتحت اللجنة الحكومة الأذربيجانية بأن تضع حداً للانتهاكات الجسيمة التي ارتكبت والتي لا تزال ترتقي لحقوق الإنسان في أذربيجان. وأن تجري تقييمات في هذا الصدد. وأن تعاقب الأشخاص الذين تثبت إدانتهم بارتكاب هذه الأفعال وأن تقوم بتعويض الضحايا.

17- وتعرب اللجنة بالتأكيد من توقع عقوبة الإعدام وعلى النص على جواز الطعن في الأحكام التي تصدر بتوفيق تلك العقوبة.

94-18212F1
وتنص اللجنة الحكومية الأذربيجانية على تعديل نظامها القضائي في أسرع وقت ممكن كما تدعوها إلى إلغاء نظام النيابة (Procuratura) القديم.

وتقتضي اللجنة على سلطات الدولة الطرف بأن تصدر تشريعًا يضمن حرية الإعلام والصحافة وبووجه عام حرية الرأي والتعبير.

وتوصي اللجنة حكومة أذربيجان بأن تكلف تعداد الأحزاب السياسية وأن تزيل العقبات التي تعوق تسجيلها.

وتوصي اللجنة الحكومية بأن تناري الملاحظة العامة التي أبدتها اللجنة تحت رقم 20 (2011) المتعلقة بالمادة 27 من العهد، عند قيامها بإعداد النصوص التشريعية أو التنظيمية الرامية إلى توفير الحماية الكاملة لحقوق الأشخاص الممنهين إلى الأقليات.

وأخيرا تؤكد اللجنة على ضرورة تحسين الإعلام والتعليم في مجال حقوق الإنسان من أجل زيادة تعريف السكان بأحكام العهد. كما توصي السلطات بالنظر في امكانية الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد.